جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية

أ. فايز موسى

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية

مقدمة

بصفتها أحد اللاعبين المؤثرين على المستوى الإقليمي، تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، تأثّراً وتأثيراً، وواجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

تحديات العقد الأخير:

واجهت الحركة الإسلامية عدداً كبيراً من التحديات في العقد الأخير، لعل أبرزها:

1 - إدارة علاقاتها مع التيارات الإسلامية الأخرى؛ التي وُفقت فيها إلى حدّ بعيد، عدا بعض استثناءات تعدَّدت أسباب الإخفاق فيها.

2 - مواجهة التطرف بجميع أشكاله وتياراته (فكرياً ومذهبياً وسلوكياً). وقد تمثل التحدي الأبرز للحركة بالصعود السريع والواسع لتنظيم «داعش»، وتشويهه لعدد من المفاهيم التي يزخر بها الخطاب المعتدل للحركة الإسلامية منذ تأسيسها. وقد شهد العامان الأخيران (2018، 2019) انحساراً كبيراً لهذا الخطر في العراق وسوريا، لاسيّما بعد انهيار «دولة الخلافة» المزعومة واندحارها في آخر معاقلها في سوريا؛ بعد أن استنفدت أغراضاً أسهمت في تجذُّرها ونُموّها؛ مع بقاء الخشية قائمة من إعادة انبثاق خطر التنظيم في بيئات مُواتيةٍ أخرى، أو استرداد شيء من ألقها المؤثر في فضاءاتها السابقة.

3 - إدارة العلاقات مع التيارات العلمانية ذات التوجهات الوطنية. وقد تعرضت تلك العلاقات لتذبذب خلال العقد الأخير، في غير مشهدٍ سياسيّ؛ وأعقد تلك التجارب تجسّدت في مصر (بين الثورة والانقلاب) وبلاد الشام وتونس. وقد حققت الحركة الإسلامية في تونس نجاحاً نسبياً؛ في حين، تمكنت مطلع العام 2021 من إنجاز مصالحة وطنية ليبية تحفُّها المخاطر الاستراتيجية.

4 - إدارة علاقاتها مع خصومها من التيارات والحكومات. ولعل أبرز الإشكاليات التي فرضتها سنن التدافع: الأزمات المالية، التي عانت الحركة من وطأتها مطلع الألفية الثالثة، بعد سلَّة القرارات التي سنَّها جورج بوش الابن، وبقي أمينا عليها من جاء بعده على سُدة الحكم في البيت الأبيض. علاوة على محاولات تصنيفها في قوائم الإرهاب الدولية؛ بتحريض مُعلن من بعض الدول العربية المندرجة في

محور الثورة المضادة. حراكٌ لم يحظ بالتجاوب الدولي، إدراكاً من تلك القوى لإشكالية ذلك القرار على المستوى الخطابي/القانوني الدولي، ولصعوبة إدارة المنطقة، ومواجهة التداعيات الناجمة عن ذلك القرار في آن؛ سوى اختراقٍ، ذي ارتداداتٍ منخفضة التأثير، طرأ في الأردن (في العام 2020). ناهيك عن مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، ومفاعيلها الأمنية والسياسية والاجتماعية والتعليمية في المنطقة. أما أهم التحديات الإقليمية الأشد إشكالية لدى الحركة في مطلع العقد الثالث من القرن 21، فتتمثل في الحفاظ على حضورها وقدرتها على التأثير في المسار المستقبلي للأزمات والحالات الإقليمية؛ على الرغم من العقبات والمخاطر المحدقة بها؛ وبخاصة في:

أ – الأزمة اليمنية؛ في ظل الاستهداف الإماراتي المعلن.

ب – الأزمة التونسية؛ في ظل محاولات التعطيل والتهميش والانقلاب النيابي الأبيض والتدافع مع الرئاسة التونسية.

ج – الأزمة الليبية؛ في ظل التخوف من محاولات محتملة لتعكير أجواء المصالحة وتفخيخها، من أطراف ليبية وإقليمية ودولية.

د – الأزمة السورية؛ في ظل استمرار التعنت وسياسات التعطيل للمسار السلمي من طرف نظام بشار الأسد وحليفه الإيراني.

5 - مواجهة قطار التطبيع الحكومي العربي مع الكيان الصهيوني، والسعي لإيقاف محطاته المتوقعة في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

وقد أسهم ما واجهته الحركة الإسلامية، وبخاصة إبان مفاعيل الثورات المضادّة للربيع العربي، في بروز ازدواجية في الطروحات بخصوص أساليب الإصلاح التي انتهجتها ثورات الربيع العربي: الحراك السلمي، والدفاع عن النفس (بحمل السلاح لمواجهة العنف الدموي الذي مورس ضد الثورة)؛ ما نجم عنه تباين في الآراء، أدّى في نهاية المطاف لحدوث بعض الإشكالات. ويُحمد للحركة عدم انجرارها لمستنقع الحرب الأهلية في حالات عدة، على الرغم من «الضرائب المؤلمة» والمآلات الصعبة لسياسة «ضبط النفس» التي انتهجتها الحركة، بحكمةٍ تجاوزت قدرة «الكثيرين» على التحمّل.

وبعد، إن حصاد الثورات المضادة كان ثقيل الوطأة على كاهل الحركة الإسلامية، لكنه لم يثنها عن المُضي قدُماً حتى استكمال الثورات أهدافها، أو بعضاً منها على الأقل.

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة
مع المتغيرات الإقليمية والدولية في العام 2020

تعددت المتغيرات الإقليمية والدولية التي تم رصدها في التحليل الإقليمي، التي كان بعضها بالغ التأثير في مستقبل الأدوار التي لعبتها الحركات الإسلامية المعتدلة في عموم إقليم الشرق الأوسط، وإنْ بدرجات متفاوتة للغاية فيما بينها. أما أهم تلك المتغيرات الإقليمية فهي:

أ - «ربيع» المغرب العربي:

بعد مشاركة حزب النهضة التونسي في الانتخابات التونسية (التشريعية والرئاسية)، التي جرت عام 2019 بفعالية، وحصده 52 مقعداً في البرلمان التونسي «حزب الأغلبية»؛ برزت عقبات جمة في طريق تشكيل حكومة تونسية تحظى بثقة المجلس البرلماني، المشتت في توجّهاته.

وكان الرئيس التونسي، قيس سعيد، قد عين هشام المشيشي رئيساً للوزراء في صيف 2020، عندما انهارت الحكومة الأولى، بعد خمسة أشهر فقط من توليها المسؤولية، في 15 تموز/يوليو، عقب قرار حركة النهضة سحب الثقة من حكومة إلياس الفخفاخ، الذي قرر، في اليوم نفسه الذي استقال فيه، إقالة الوزراء الستة التابعين لحركة النهضة. لكنّ، سرعان ما دب الخلاف بين الرئيس التونسي ورئيس حكومته الجديد، فسعى المشيشي بعد ذلك إلى نيل دعم أكبر حزبين في البرلمان، وهما النهضة وقلب تونس (الذي يرأسه قطب الإعلام المسجون نبيل القروي). وغيّر المشيشي 11 وزيراً، في كانون الثاني/يناير 2021، في تعديل وزاري نُظر إليه على أنه إبدال لحلفاء رئيس البلاد بحلفاء للنهضة وقلب تونس. لكنّ الرئيس التونسي رفض أن يؤدي أربعة منهم اليمين؛ وعزى ذلك لشبهات فسادٍ وتضارب في المصالح؛ الأمر الذي يعده الغنوشي مخالفاً للدستور؛ فالقضاء وحده هو المخوّل بالبتّ في شبهات الفساد.

وشهدت تونس، في 27 شباط/فبراير 2021، واحدة من أكبر المظاهرات منذ ثورة 2011. فقد تجمع عشرات الآلاف من أنصار حركة النهضة في مسيرة في قلب العاصمة وسط أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية. وعلى الرغم من تدابير الحجر الصحي الجزئي التي تفرضها السلطات، وفيما يبدو استعراضاً للقوة، في ظل الأزمة الدستورية المعطلة للتعديل الحكومي منذ أكثر من شهر، تجمع الآلاف من أنصار الحزب بوسط تونس في مسيرة بشارع محمد الخامس، المحاذي لشارع الحبيب بورقيبة الرئيسي الذي حظرت قوات الأمن التظاهر فيه منذ أشهر وأغلقت أغلب مداخله. وقال زعيم النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي: «هذا شعب الثورة. الثورة ما زالت حيّة ولم تنم... ندعو الجميع إلى

الوحدة والحوار، وتونس تتسع للجميع بعيدا عن الإقصاء». وأضاف: «الشعب يقول كلمته اليوم، نريد الديمقراطية ونرفض الشعبوية». وردد عشرات الآلاف من أنصار الحزب المشاركين في مسيرة بشارع محمد الخامس بوسط تونس العاصمة هتافات «الشعب يريد حماية المؤسسات» و«الشعب يريد الوحدة الوطنية» و«الشعب يريد حماية الدستور» و«لا رجوع للدكتاتورية». وكان الحزب الأول في البرلمان دعا إلى المسيرة تحت شعار «مسيرة الثبات ودعم المؤسسات»، وهي تأتي بعد أسابيع من مسيرات متتالية، جرت كل يوم سبت، لنشطاء ومنظمات من المجتمع المدني وأنصار المعارضة وسط العاصمة، ضد الحكومة والفساد وقمع الشرطة والبطالة والأزمة الاقتصادية.

وفي أحدث التحديات التي تواجه حركة النهضة، يسعى نواب معارضون للحركة لإسقاط الغنوشي من رئاسة البرلمان التونسي، عبر تحالف موسع يسعى لنيل أغلبية ثلثي نواب المجلس.

ويُتوقع أن تبقى حركة النهضة أمينة على توجّهاتها التي اختطّتها منذ الموجة الأولى من الربيع العربي، من حيث حرصها على التعددية، وعدم إقصاء التيارات التي تتباين معها في توجُّهاتها الفكرية، وإثراء المشهد السياسي بالكفاءات الوطنية والخبراء في إدارة العلاقات مع القوى الخارجية التي تتربّص بالتجربة التونسية، وتسعى لإجهاضها بقواها الناعمة.

واستمرت الحركة الإسلامية المغربية، ممثلة بحركة «العدالة والتنمية»، في الاضطلاع بمسؤولياتها السياسية التي نجمت عن شراكتها مع الملك في إدارة شؤون المغرب، على الرغم من صعوبة التحديات، وإشكالية تلك العلاقة السياسية «الفريدة» في سياق الموجة الأولى للربيع العربي.

وبرز في العام 2020، تحدٍّ غير مسبوق لحركة «العدالة والتنمية»، تمثّل باتخاذ الرئيس المغربي قراراً بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، أسوة بالإمارات والبحرين؛ على الرغم من تأكيد المغرب على ثبات موقفه الداعم للقضية الفلسطينية بناء على ارتباطه التاريخي الوثيق بفلسطين، ورئاسة الملك محمد السادس للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالنظر للتأييد الشعبي الواسع الذي تحظى به قضية فلسطين. وقد بدت المؤشرات الأولى للتطبيع المغربي «الإسرائيلي» بحضور رئيس الرابطة المحمدية للعلماء مراسم الذكرى السنوية للهولوكوست ببولندا، إلى جانب عدد من العلماء المسلمين؛ ما أحدث جدلاً واسعاً في العالم الإسلامي.

ثم أعلن البيت الأبيض أن ترمب والملك المغربي محمد السادس اتفقا على أن «تستأنف المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع «إسرائيل»، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين بما يدعم الاستقرار في المنطقة». ويشمل الاتفاق إعادة فتح مكاتب اتصال في كل من الرباط و«تل أبيب» كانت قد أُغلقت سنة 2000 إبان الانتفاضة الفلسطينية، وتسيير رحلات جوية مباشرة من «إسرائيل» وإليها، لأيّ «إسرائيلي». عقبها، أكد بيان الديوان الملكي المغربي أن هذه الإجراءات لا تؤثر بأي شكل

من الأشكال على موقف المغرب الثابت من القضية الفلسطينية العادلة، مؤكدا أن الملك محمد السادس تحدث إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وطمأنه بأنه لن يتراجع أبداً عن دوره في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مؤكداً دعمه لحل قيام الدولتين. وفيما عُدّ الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على صحرائه إنجازاً كبيراً للدبلوماسية المغربية، اعتبرته بعض التحليلات ثمناً لتطبيع المغرب علاقاته مع «إسرائيل».

فيما ينتظر حركة «العدالة والتنمية» استحقاقات انتخابية عديدة في العام 2021، فلأول مرة في تاريخ المغرب، ستجرى الانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية والتشريعية في سنة واحدة.

ب - المصالحة الوطنية الليبية:

خلط الاتفاق التركي-الليبي، والتفوق العسكري التركي للطائرات المسيّرة عن بعد، جميع الأوراق في المشهد الليبي المعقد، لمّا راهنت قوى الثورة المضادة على حسمه عسكرياً، باستهداف العاصمة طرابلس، مركز ثقل حكومة الوفاق الشرعية، مدعومةً أوروبيّاً (فرنسا، روسيا) وإقليميا (مصر، الإمارات، السعودية)، عقب صمود مشرف للقوى التي صنعت ربيع ليبيا. وتم التوقيع، بوساطة تركية-روسية، على مصالحة وطنية في ليبيا، ما زالت المخاطر الاستراتيجية تكتنفها، في ضوء استمرار الدعم العسكري الإماراتي، غير المعلن، لخليفة حفتر. وغياب اسم «خليفة حفتر» عن الترشيح لأيّ مناصب مثير للقلق أيضاً، فبالرغم مما يُتداول عن رفض دولي لوجوده في أيّ صفقة سياسية جديدة؛ نظراً لرفضه من نظرائه في المنطقة الغربية، وكذلك الحديث عن تجهيز ابنه «صدام» ليتولى خلافته، وعن حقيقة تقلّص نفوذه وشعبيته نسبياً في المنطقة الشرقية بعد خسارة معركة طرابلس؛ إلا أنه يصعب تجاوز فكرة أنه لا يزال يسيطر أمنياً وعسكرياً بشكل كبير على مناطق واسعة في المنطقة الشرقية، ومناطق في الجنوب الليبي، كما أن سيطرته الفعلية على الحكم في المنطقة الشرقية لفترة طويلة خلقت تحالفات قبلية ومالية كبيرة.

ج - الكويت ترفض التطبيع:

تناغم الموقف الرسمي في الكويت مع موقف الحركة الإسلامية، من حيث عدم اعترافها بـ«صفقة القرن»، وبموقفها الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني. وإزاء موجة التطبيع التي شهدتها منطقة الخليج عاد شعار «لا للتطبيع مع إسرائيل» من جديد وبقوة إلى الساحة الكويتية، على وقع إعلان كل من الإمارات والبحرين تطبيع علاقاتهما مع «إسرائيل»، وما تلاه من تصريحات أمريكية حول الكويت. وقبله كان صهره وكبير مستشاريه جاريد كوشنر قد انتقد الموقف الكويتي الرافض للتطبيع، ووصفه بـ«المتشدد وغير البنّاء والمنحاز للفلسطينيين». وقد اعتبر الكويتيون هذه التصريحات «تدخلاً سافراً»

في شؤونهم الداخلية، وكان البرلمان الكويتي أول من سارع لانتقاد الإمارات والبحرين ولإعلان موقف قوي وداعم للقضية الفلسطينية التي اعتبرها «قضية العرب والمسلمين الأولى»، وذلك من خلال بيان أصدره، في 18 آب/أغسطس 2020، 41 نائباً من أصل 50 يشكلون مجلس الأمة الكويتي، بينهم رئيس المجلس مرزوق الغانم، داعين في الوقت ذاته الحكومة الكويتية إلى تأكيد موقف البلاد الثابت، وهو ما فعلته الأخيرة، في 21 أيلول/سبتمبر 2020. كذلك سارع الشارع الكويتي للتعبير عن غضبه وموقفه، وأطلق كويتيون هاشتاج «كويتيون ضد التطبيع» الذي لاقى انتشاراً واسعاً. وفي المباراة الأخيرة لتصفيات كأس الأمير لكرة القدم، في 21 أيلول/سبتمبر 2020، رفع اللاعبون والمشجعون لافتة ضخمة كتب عليها «لا للتطبيع مع إسرائيل»، كذلك تسابقت أكثر من 31 جمعية ورابطة إلى إصدار بيانات استنكار وتنظيم وقفة احتجاجية أمام السفارة الفلسطينية.

وتقدّم خمسة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، في 18 آب/أغسطس، باقتراح قانون «لحظر كل أنواع وأشكال العلاقات مع «إسرائيل»، ومنع أيّ تطبيع أو توقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني مهما كانت الأسباب». وعقب فوز الرئيس بايدن على منافسة ترمب، من المرجح أن تخف وطأة الضغوط الأمريكية على الكويت بشأن ملف التطبيع، يعزز ذلك صمود البرلمان والشارع الكويتي في وجه تلك الضغوط. وتغيير هذا الاتجاه العام في الكويت يحتاج إلى جهود كبيرة من الحكومة، وحتماً ستقابل برفض شعبي كبير.

ولعل الإشكال الوحيد في المشهد الكويتي، تمثل بتراجع حضور الحركة الإسلامية (التحالف الإسلامي الوطني) في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، باقتصاره على ممثل وحيد في مجلس الأمة.

د - الحركة الإسلامية في مصر ترحب بأي وساطة قد تبادر إليها تركيا لحلحلة الأزمة المصرية:

مع تواتر الإشارات عن بدء تقارب تركي مصري رسمي، كشف إبراهيم منير، نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين، عن إمكانية القبول بوساطة أنقرة لحلحلة الأزمة المصرية المستمرة منذ الانقلاب على الرئيس الراحل محمد مرسي، قبل نحو 7 سنوات. وقد عبر أكثر من قيادي معارض بالخارج، عن الترحيب بوساطة تركيا في الأزمة المصرية، وإجراء حوار مشروط، مشددين على أهمية أن يشمل جميع الأطراف، وأن يمتد إلى قضايا عديدة في مقدمتها قضية «المعتقلين السياسيين.

وقد شهد العام الحالي اعتقال نائب المرشد العام، محمود عزت، ووفاة نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، عصام العريان، وقد جاء الحدثان المهمان بعد صدور سلسلة من الأحكام النهائية على كثير من قيادات الجماعة، بحيث صار كل قياداتها في السجون، وقليل خارج البلاد. وذلك بجانب حبس ما يقرب من 20 ألفاً من أعضائها، وفق تقديرات منظمات حقوقية، وستين (60) ألفاً وفق تصريحات إعلامية. وتعكس هذه الحالة وضعاً يؤثر على تراجع الرأسمال الاجتماعي والسياسي للجماعة، إذ فقدت الكثير

من رموزها وأعضائها الفاعلين.

وفي ظل هذه الأحداث اتجهت الجماعة لإعادة ترتيب شكلها القيادي، واستقرت على نقل القيادة للخارج، وتكليف نائب المرشد العام، إبراهيم منير، بمهام الجماعة. وتُعدُّ التعديلات الإدارية، في أيلول2020، المحاولة الرابعة لتعويض الفقد القيادي بسبب الاعتقال.

هـ - حزب الإصلاح في اليمن مازال مُستهدفاً:

ما زالت الإمارات تستهدف، منذ فترة، تحجيم نفوذ حزب التجمع اليمني للإصلاح، عبر وكيلها في اليمن: «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي تربط رموزه والقبائل التابعة له من الجنوب علاقات ثأرية مع حزب الإصلاح، في ظل اتهامات توجهها الإمارات لحكومة الشرعية التي يقودها عبد ربه منصور هادي بتغوّل حزب الإصلاح في أطرها السلطوية. ويصعب تخيّل أن يصفو ما تعكَّر من علاقات بين حزب الإصلاح وقوى التحالف الخليجي، في ضوء تنامي الشكوك «المقلقة» لمستقبل العلاقة بينهما، حال توصل السعودية لاتفاق سياسي مع الحوثيين، ما لم يتغير السلوك السعودي تغيراً جوهرياً تجاه حزب الإصلاح من جهة، والعناصر التكوينية للنسيج الاجتماعي-السياسي من جهة أخرى.. بحيث يُبنى ذلك السلوك على المصالح الحقيقية للشعب اليمني ووحدة ترابه الوطني.

ز. حماس وفتح تعزّزان فرص المصالحة

بينما شاب العلاقات الفلسطينية العربية غير قليل من التوتر (مع الإمارات والبحرين والسودان)، وكذا الحال في بعض العلاقات الخارجية، لاسيما مع القطب الأمريكي؛ حمل العام 2020م بشائر تخص ملف المصالحة الفلسطينية، تمثلت بانعقاد مباحثاتٍ وجلساتٍ حواريةٍ هامّة في اسطنبول، على مدار ثلاثة أيام، تمَّ فيها الاتفاق على «رؤية مشتركة» بينهما، وجرى خلالها إنضاج رؤية متفق عليها بين وفدي حركتي فتح وحماس، وخلصا إلى ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون ستة أشهر». بحيث تجرى الانتخابات التشريعية أولا، ثم الرئاسية، وصولاً إلى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، على أن يتم ذلك خلال الأشهر الستة المقبلة. ومع ظهور نتائج الانتخابات الأمريكية، توقف مسار المصالحة مرةً أخرى، ثم استؤنفت محاورات المصالحة في القاهرة، لكنْ دون التوصل لصيغة نهائية تخص إنهاء ملفات الانقسام العالقة بين الطرفين، فاختتم العام 2020م، مع بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. فيما يُمكن القول بأن العام 2020م شهد تقلص الفجوات والخلافات إلى حدها الأدنى، وقلّت حدة الاختلافات السياسية. وقد لعبت الظروف السياسية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية عوامل دفع باتجاه تقليص الخلافات، مثل ملف صفقة القرن، وملفات التطبيع العربي الإسرائيلي، بعد أن أسهمت في توحيد المواقف السياسية لأول مرة بهذا الشكل منذ بدء الانقسام، فقد

شهدت غزة احتفالاً بانطلاقة حركة فتح مطلع العام 2020، وتطابق موقف الحركتين في شهر تموز/ يوليو، ضد مخطط الضم الإسرائيلي الهادف إلى ضم الضفة الغربية.

ح - أحكام قضائية جديدة حول الوضع القانوني للإخوان في الأردن:

أصدرت محكمة التمييز الأردنية، قراراً في القضية التمييزية رقم 2020/2013، يقضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين «مُنحلة حكماً وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية». لكنّ الجماعة ما زالت تنتظر قراراً من محكمة الاستئناف. ولربما عُدَّ القرار كارثياً، بما في الكلمة من معنى، من منظور حقوقي، وديمقراطي؛ لما تحظى به الجماعة من ثقل سياسي واجتماعي، ولما تمارسه من معارضة مسقوفة بحدود اللعبة الديمقراطية؛ لكنه -بالمقابل- لا يحرم الجماعة من ممارسة أدوارها تحت لافتة أخرى. فحتى لو كان قرار محكمة التمييز قطعياً، فإن حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي للجماعة، حزبٌ مرخص قانوناً، وله تمثيل في مجلس النواب. كما أن الجماعة موجودة كحقيقة وأمر واقع يصعب إلغاؤه بقرار قانوني، وهو أمر يدركه الجانب الرسمي ويضعه أمام مأزق حقيقي من الناحية العملية في التعامل مع هذا الوجود، ولا سيما في ظل تمسّك الجماعة بوجودها الواقعي ورفضها التعامل معها كملف قانوني.

ويرى المحلل السياسي محمد أبو رمان، المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية، أن قرار المحكمة الأخير يثبت الوضع الحالي للجماعة الذي بدأ منذ عام 2015، وهو اعتبار جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسّست عام 1945، جماعة فاقدة للشخصية القانونية مع مصادرة أموالها وأملاكها. وأوضح أنّ «الأردن لم يعتبر الجماعة جماعة إرهابية، وهذا موقف الملك عبد الله الثاني، لكنّ العلاقة حالياً، بين الحكومة والحركة الإسلامية، ليست على ما يرام؛ فهناك خلافات كبيرة حول الأوضاع في ليبيا وسوريا، والسياسة الداخلية».

وفي خطوة تصعيدية، وبعد أن فعّلت قانون الطوارئ بسبب أزمة كورونا، أوقفت الحكومة جميع الزيادات التي منحت لكل القطاعات الحكومية، شاملةً علاوة المعلمين؛ ما اضطرّ مجلس نقابة المعلمين ونائب النقيب إلى إعادة التصعيد مرة أخرى، فحُلّ مجلس النقابة بقرار من المدعي العام في نهاية شهر يوليو/تموز 2020، وعُين مجلس مؤقت لمدة عامين، ووُقف أعضاء مجلس النقابة والنشطاء في النقابة لمدة شهر، وأحيلوا للقضاء، كما أُحيل عشرات المعلمين النشطاء على إنهاء الخدمات، قبل أن يصلوا لسن التقاعد؛ ليتبقى من دخل بعضهم أقل من 100 دولار أميركي[1]. وفي اليوم الأخير من عام 2020 أصدر قاضي محكمة الصلح قرارا بحبس أعضاء مجلس النقابة سنة؛ بناء على تجريمهم بمخالفة أحكام قانون العقوبات وأحكام قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الانتخابات البرلمانية، وحُلت النقابة في خطوة كان الجميع يتوقعها، وخاصة بعد تسريبات المعارضة الخارجية عن خطة الحكومة في تصفية النقابة،

1- نقابة المعلمين في الأردن 70 عاما على التوجس والتهميش، محمد العودات، 12 كانون ثاني 2021

والتي شكلت لها صداعا على مدار السنوات السابقة.

خ - حزب العدالة والتنمية في تركيا:

عزَّز حزب العدالة والتنمية حضوره الإقليمي والدولي الفاعل والمؤثر (ليبيا)، بل الحاسم، كما في ملف النزاع الأذري-الأرميني. وقد تأسّست حيويته الفاعلة والمؤثرة سياسياً على أرضية التفوق التركي العسكري النوعي، وبخاصة في مجال الطائرات المسيرة عن بعد. فيما لعبت الاتفاقات العسكرية المشتركة مع عدة دول أدواراً حاسمة تأسّست عليها فيما بعد مشروعيّة تدخلها عسكرياً، دون التورّط ودفع أكلافٍ باهظةٍ تُثير الرأي العام التركي (ما قد يتأدّى عنه قضم شعبية أردوغان في أيّ استحقاق انتخابي)، ناهيك عن التورّط في نزاع عسكريّ مباشر (مع أيٍّ من الدول الإقليمية المحورية أو الدوليّة). فيما تعكس التدخلات التركية الإقليمية والدولية الرغبة الأكيدة لدى تركيا في تأمين محيطها الحيوي؛ والوفاء باتفاقاتها الموقعة مع حلفائها الإقليميين.

أولويات للعام 2021

يمكن القول إن الحركات الإسلامية المعتدلة استطاعت التكيّف بصورة إيجابية معقولة مع المتغيرات الكبيرة في العام 2020، كما أنها تشهد في العديد من الأقطار حالة تعاف مستمرة لاستعادة أو تعزيز حضورها في الساحات المختلفة، على الرغم من التراجعات التي حصلت في بعض الساحات ولاسيّما في السودان.

ولعل من أبرز الأولويات في العام 2021، التي من شأنها أن تزيد من قدرة الحركات الإسلامية على تحقيق مزيد من التكيّف الإيجابي وتعزيز الحضور السياسي والشعبي:

1 - تشكيل إطار حقوقي ضاغط في مجال حقوق الإنسان؛ استثماراً للتوجهات المتوقعة لإدارة بايدن.

2 - استثمار الاستئناف المتوقع للموجة الثانية من حراك الشارع العربي، حالما يتجاوز الإقليم خطورة جائحة كورونا، بصورة حكيمة وعقلانية لا تفوّت الفرص المتاحة، وفي الوقت ذاته لا تُلحق الضرر بالثورات الشعبية نتيجة إضفاء صبغة حزبية فاقعة عليها قد تشكّل مُعوّقا وعاملاً سلبياً.

3 - مواجهة قطار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، وتداعياته الخطيرة على فلسطين والمقدسات والأمة، في ظلّ احتمال حدوث موجة أخرى للانفتاح والتطبيع؛ وبلورة مشاريع لتحصين الشعوب العربية من التأثر سلباً بموجة التطبيع الرسمي.

وقد لوحظ أن ردود الفعل الشعبية على المستوى العربي والإسلامي لم تكن في المستوى المأمول في التعبير عن رفض موجة التطبيع التي بدأتها الإمارات والبحرين، وتبعتها السودان والمغرب، وفي حشد الجهد الشعبي لمواجهتها؛ لاعتبارات تتعلق في المقام الأول بتداعيات جائحة كورونا، لكن ردود الفعل التي اتسمت بالعفوية والتبعثر في غالب الأحيان، تتطلب الاستدراك وتنظيم الجهد بما يضمن مواجهة شعبية فاعلة للموجة وتداعياتها على فلسطين والأمة.

ويقترح تشكيل إطار شعبي عربي جماعي لتنسيق الجهود في مواجهة موجات التطبيع ولتحريك الشارع العربي والإسلامي للتصدي لعمليات الاختراق، بحيث ينبثق عن هذا الإطار لجان فرعية على المستوى القطري تنظّم الجهود الشعبية في كل دولة.

ومن المهم الحرص على ديمومة الفعل الشعبي الرافض للتطبيع مع الاحتلال، ومن شأن التركيز على قضية القدس عنواناً للتحرّك أن يسهم في زيادة حجم تفاعل شعوب الأمة. والحركات الإسلامية معنية بصورة أكبر، وهي الأقدر على الدفع باتجاه إطلاق الإطار الشعبي العربي المقترح وعلى تشكيل اللجان الشعبية القطرية المنبثقة عنه.

4 - تحقيق المزيد من الانفتاح على القوى السياسية والمجتمعية على المستوى الوطني، بما يسهم في بناء وتعزيز الشراكات والتحالفات الوطنية. ومن المهم أن تبادر الحركات الإسلامية في كل قُطر لدعوة مختلف اللافتات السياسية والمجتمعية لتكريس مفهوم «الجماعة الوطنية» التي تلتقي على المصالح الوطنية العليا، وعلى مواجهة التحديات والتهديدات والأخطار التي تتهدد الدولة وتعيق تطوّرها وتقدُّمها.

5 - تعزيز دور ملتقى العدالة والديمقراطية الذي يشكّل إطاراً تنسيقياً بين اللافتات الإسلامية المعتدلة، من أجل تحقيق خطوات عملية على صعيد الحوار مع أطراف دولية مؤثرة، بما يسهم في مواجهة الجهود التي تقودها دول الثورة المضادة للربيع العربي من أجل تشويه صورة الحركات الإسلامية المعتدلة وللتشكيك في الدوافع التي تقف وراء حراك الشارع العربي.

6 - استثمار نتائج قمة كوالالمبور الإسلامية[1]، بما يصلح أن يشكل أرضية لشراكات حقيقية، وبالأخص في مجال إرساء قيم الثقافة والحرية والعدالة؛ عبر طرح تصورات لإنشاء مؤسسات تحرص على بلورة التصورات الخطابية على أرض الواقع في الشارع العربي والإسلامي.

7 - مواجهة التداعيات السلبية لتطورات الوضع في السودان على صورة الحركة الإسلامية بصورة عامة عبر تحميلها تبعات أخطاء المرحلة السابقة، وكذلك تجاوز الانعكاسات السلبية التي لحقت بالحركة الإسلامية في السودان نتيجة التغييرات الكبيرة التي شهدتها الدولة وما لحق بالحركة من استهداف وإقصاء عن المشهد السياسي.

8 - البحث عن مقاربة سياسية تسهم في خروج المشهد المصري من حالة انسداد الأفق؛ على الرغم من إدراك التعقيدات الكبيرة التي تعترض ذلك، وبلورة آليات ذات كفاءة عالية لتنسيق جهود المعارضة المصرية، وتجاوز إشكالات الوضع الحالي.

1- ركز جدول أعمال قمة كوالالمبور على سبعة مجالات: التنمية الاقتصادية، والدفاع، والحفاظ على السيادة، وقيم الثقافة والحرية والعدالة، والتكنولوجيا الحديثة.